

شركة أرامكو والمعركة الصامتة بالسعودية



أفاد تقرير في موقع أويل برايس بأن خفض رتبة وزير الطاقة خالد الفالح للمرة الثانية بعزله من مهامه رئيساً لمجلس إدارة أرامكو السعودية يشير إلى وجود مشاكل كبيرة.

وقال الكاتب سيريل ويدرشوفن في تقريره بالموقع إنه على الرغم من أن الفالح كان مدعومًا بالكامل من قبل محمد بن سلمان، فإن نفوذه تضاعف بشكل كبير عقب إحداث تعديلات في هياكل السلطة بالمملكة.

وأضاف أن تقسيم وزارة الطاقة -التي تمثل مركز القوة الرئيسي للفالح- الذي حصل الأسبوع الماضي، كشف عن وجود تصدعات خلال فترة سلطته.

وقبل أيام استُبدل الفالح بياسر الرميان، وهو رئيس صندوق الثروة السيادية وأحد المقرّبين من محمد بن سلمان. وأكد كاتب التقرير أن ذلك التعيين يمثل خطوة لدعم عملية العرض العام الأولي لشركة أرامكو، والمشروع الذي يشكل العمود الفقري لرؤية بن سلمان لتنويع الاقتصاد.

وأفاد الكاتب بأنه خلال السنوات القليلة الماضية، كافح محمد بن سلمان للحصول على دعم موحد للعرض العام الأولي، لكن القوى المحافظة داخل الديوان الملكي ووزارة الطاقة وأرامكو تعارض بوضوح أي عملية عرض عام أو ولي متسعة.

وقال الكاتب "كثرت الشائعات التي تفيد بأن الفالح وبعض الأطراف حدّثوا محمد بن سلمان من إعادة النظر في العرض العام الأولي وأهدافه. في المقابل، ظلت هذه الخلافات تحت سيطرة القيادة السعودية".

ورأى الكاتب أن كلا من إعادة تشكيل شركة أرامكو ووزارة الطاقة وغيرها من السلطات الحكومية الرئيسية مثل صندوق الاستثمارات العامة السعودي، وتعيين فهد العيسى رئيساً للديوان الملكي، ومازن الكهموس رئيساً للمجلس الوطني للجنة مكافحة الفساد، تكشف عن مدى تنامي قوة محمد بن سلمان.

وقال إن جميع الرؤساء والوزراء المُعيّنين حديثاً، بمن في ذلك وزير الصناعة والثروة المعدنية الجديد بندر الخُرَيْف، هم ضمن مناصري بن سلمان.

وأضاف الكاتب أنه يبدو أن محمد بن سلمان وأنصاره الذين يقفون وراء العرض العام الأولي لأرامكو وتنويع الاقتصاد السعودي، يكتفون تحركاتهم من أجل فرض سيطرتهم الكاملة على المملكة.

وتابع "سيكون كل من يعارض أو يقوّض الأهداف التي حددها ولي العهد أو حتى يهدد نجاح رؤية السعودية 2030 أو العرض العام الأولي لأرامكو، عرضة للإقصاء أو ستتم إزاحته كلياً".

ومن المؤكد أن هذا التهميش سيتواصل خلال الأسبوعين المقبلين، حيث تنحصر المملكة لحقبة جديدة، في ظل مواصلة بن سلمان تعزيز مكانته والتصدي تدريجياً لأي معارضة محتملة، ينقل الكاتب في تقريره.

أشار الكاتب إلى أن إستراتيجية بن سلمان للسيطرة على القرار في السعودية اتصّحت منذ عام 2017، وذلك من خلال حملة مكافحة الفساد التي ألقت القبض على أفراد العائلة المالكة ورجال الأعمال وأصحاب السلطة في فندق الريتز بالرياض.

وقال إن الصراع المستمر في سوق أسعار النفط، والذي سبّبه الفالح، لم يقدّم العائدات الإضافية التي كانت المملكة تأمل في تحقيقها.

كنتيجة لذلك - يضيف الكاتب- تحتاج السعودية لبروز شخص جديد من أجل دعم نجاح العرض العام الأولي

لأرامكو.

ويؤكد الكاتب أن تنحية الفالح من رئاسة أرامكو تشكل خطراً على مستقبل شركة النفط العملاقة، إذ تتعارض مع التقاليد التي امتدت لعقود والتي لطالما كان يحظى بموجبها وزير الطاقة بمنصب رئيس أرامكو.

ويعتقد أنه على الرغم من أن سلطة محمد بن سلمان تتنامى يوماً بعد آخر، فإن فرصة معارضة القوات المحافظة في الحكومة له لا تزال مطروحة.